على مرمى، ولكن ليس فى المتناول بعد

طبيب يعالج صبيا بغانا

يتصاعد القلق، وقد بلغنا منتصف الطريق إلى بلوغ الهدف، من أن الكثير من الأهداف الإنمائية للألفية قد لا يتحقق

بقلم: ضياء قرشي
Zia Qureshi

تعهد زعماء العالم فى عام ٢٠٠٠ بتعزيز مستويات المعيشة بواسطة إنجاز ثمانية أهداف إنمائية للألفية وضعتها الأمم المتحدة– تغطى الفقر والصحة والتعليم ونوع الجنس والبيئة (انظر الإطار ١)– قبل عام ٢٠١٥. ورغم تحقيق الكثير من التقدم على بعض الجبهات، فلا يزال الكثير من الأهداف بعيد المنال بالنسبة لمعظم الأقاليم والبلدان.

فهل تأخر الوقت جدا للاتجاه بالأحوال وجهة أخرى؟ ليس بعد. فلا تزال معظم الأهداف الإنمائية للألفية قابلة للإنجاز بالنسبة لمعظم البلدان إذا ما بذلت هى وشركاؤها الإنمائيون جهودا أقوى. ووضعا لذلك فى الاعتبار، فقد تم التخطيط لعقد سلسلة من الاجتماعات الدولية الرفيعة المستوى فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٨– انطلاقا من بطاقة تقرير نصف المدة– لمحاولة إعادة بث الحيوية فى الجهود المبذولة لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ويفحص هذا المقال المجالات التى تحقق فيها تقدم والتى لم يتحقق فيها التقدم، والسبب فى ذلك كله. كما أنه يبحث فى الأولويات الست لإحداث التغيير التى اختيرت دون غيرها فى تقرير الرصد العالمى الذى يشترك فى إصداره صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ويشدد جدول الأعمال المقترح على موضوعى الشمول والاستدامة. ويدعو إلى بذل جهود لتعزيز النمو فى البلدان المتلكئة وكفالة وصول منافع التقدم الاقتصادى إلى الفقراء. كما يؤكد الحاجة إلى تكامل التنمية الاقتصادية مع الاستدامة البيئية.

هل نصف الكوب ممتلئ أم نصفه فارغ؟

الصورة مختلطة أمامنا ونحن فى منتصف الطريق إلى تاريخ بلوغ الهدف. إذ كان المكتسبات أكثر متانة بشأن الأهداف التى تتأثر بشكل مباشر أكبر بالنمو الاقتصادى أو التوسع فى شبكات البنى الأساسية (الافتقار إلى الدخل والحصول على المياه النقية) مما هى عليه فى مجالات التنمية البشرية (إتمام التعليم الابتدائى، ووفيات الأطفال، صحة الأمهات) أو المساواة بين الجنسين (تقدم طيب بشأن المساواة بين الجنسين فى التعليم الابتدائى والثانوى ولكن تقدم أقل بالنسبة للتعليم العالى وتمكين المرأة من أسباب القوة بشكل أوسع) (انظر الشكل ١). ويختلف التقدم بدرجة لها شأنها فيما بين البلدان والأقاليم ومجموعات الدخل والحالة المؤسسية– مع تخلف الدول الهشة أو المتأثرة بالنزاعات خلف الجميع فى كافة الأمور. وإذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة، فإن العالم بأكمله سيفى بهدف الحد من الفقر ولكنه قد يخطئ معظم الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى، إن لم يكن كلها.

وعلى الصعيد الإقليمى، تتخلف أفريقيا جنوب الصحراء بشكل خطير فيما يتعلق بجميع الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المحتمل أن تفى جنوب آسيا بهدف

الإطار ١
الأهداف الإنمائية للألفية
١ – القضاء على الفقر المدقع والجوع
٢ – تحقيق التعليم الابتدائى الشامل
٣ – تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة
٤ – تخفيض معدل وفيات الأطفال
٥ – تحسين صحة الأمهات
٦ – مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والملاريا، وغيرهما من الأمراض
٧ – كفالة الاستدامة البيئية
٨ – إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الحد من الفقر ولكنها ستتخلف بشكل له شأنه فيما يتعلق بمعظم أهداف التنمية البشرية. والأقاليم الأخرى فى وضع أفضل، ولكن ليس من المحتمل أن يفى أى إقليم بالاتجاهات الراهنة بجميع الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى.

وعلى الصعيد القطرى، بوسع الكثير من البلدان أن تشير إلى إنجازات لها شأنها وإلى معالم بارزة فى جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أن معظمها خرجت فى الوقت الراهن عن المسار الصحيح بما لا يسمح لها بالوفاء بالأهداف.

الفقر والجوع. العالم فى سبيله إلى إنجاز الغاية الأولى بموجب الهدف الإنمائى للألفية رقم ١– تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون فى فقر مدقع إلى النصف (الذين يقل دخلهم اليومى عن دولار واحد) بحلول عام ٢٠١٥. وينشأ هذا النجاح عن صعود فى النمو الاقتصادى بلغ متوسطه أكثر من ٧ بالمائة فى البلدان النامية على مدى السنوات الخمس الماضية. وقد تسارع النمو، بفضل الإصلاحات الداخلية وقيام بيئة عالمية أكثر تيسيرا – من أجل التجارة والمالية والتكنولوجيا والهجرة– فى معظم البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل فى العقد الماضى، مما مهد الطريق أمام الحد من الفقر بشكل جم. وعموما، من المتوقع أن تنخفض نسبة السكان الذين يعيشون فى فقر مدقع فى البلدان النامية من ٢٩ بالمائة فى عام ١٩٩٠ إلى ١٠ بالمائة فى عام ٢٠١٥ (باستخدام أرقام الفقر الخاضعة للتنقيح استنادا إلى تقديرات مكافئ القوة الشرائية المعلنة فى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧).

وقد تناقص عدد الذين يعيشون فى فقر مدقع فى العالم النامى بمقدار ٢٧٨ مليون نسمة فيما بين عامى ١٩٩٠ و ٢٠٠٤. وقد تحقق هذا التخفيض الضخم فى أعداد الفقراء المطلقة بالرغم من الارتفاع البالغ زهاء مليار نسمة فى سكان العالم النامى على مدى نفس الفترة. وكان الانخفاض فى الفقر أكبر ما يكون فى الأقاليم التى تشهد أقوى نمو. ولكن التقدم لم يكن متساويا، مع تركز البلدان المتباطئة فى أفريقيا. وفى حين أنه سيتم الوفاء بهدف الحد من الفقر على الصعيد العالمى، فمن المحتمل أن تقصر أفريقيا جنوب الصحراء عن تحقيق ذلك إلى حد كبير. لقد ازدهر النمو فى الإقليم خلال السنوات العشر الماضية، ولكن لا يزال نحو ٢٠ بلدا أسير النمو المنخفض.

وفى أفريقيا وأقاليم أخرى، كان التقدم فى الحد من الفقر أبطأ ما يكون فى الدول الهشة– المبتلاة بالنزاعات والتى تعرقل خطاها نظم الحوكمة الضعيفة والقدرات المحدودة (انظر الشكل ٢). وفى الحقيقة، فمن الناحية الإجمالية، ارتفع تواتر الفقر المدقع فى هذه المجموعة من البلدان. ويعزى إلى الدول الهشة، ومعظمها فى أفريقيا، أقل من خمس السكان فى البلدان منخفضة الدخل ولكن يعزى إليها أكثر من ثلث الفقراء فى تلك البلدان.

ويدعو الهدف الإنمائى للألفية رقم ١ أيضا إلى تخفيض الجوع بمقدار النصف. وقد تحقق الكثير من التقدم فى الحد من سوء تغذية الأطفال، ولكن من غير المحتمل أن ينخفض حدوثه إلى النصف، وخاصة فى أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، حيث يؤثر التقزم الذى يتراوح بين الحاد والمعتدل على ما يقرب من ٣٥ بالمائة من الأطفال دون الخامسة من العمر. والافتقاد إلى تحقيق تقدم بشأن هذا الهدف له أهمية كبيرة لأن تخفيض سوء تغذية الأطفال ينطوى على إمكانية كبيرة بالنسبة لتحسين صحة الأطفال ومحصلاتهم التعليمية على حد سواء، وتحسين رفاه الأفراد والأسر فى نهاية الأمر. والارتفاع الحاد أخيرا فى أسعار الأغذية إنما يزيد من إلحاح الحاجة إلى إجراءات أقوى لمكافحة سوء التغذية.

التنمية البشرية: ومن غير المحتمل، على أساس الاتجاهات الراهنة، أن يتم الوفاء بمعظم الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتنمية البشرية على الصعيد العالمى. وستفى بعض الأقاليم ببعض هذه الأهداف، ولكن المرجح ألا تفى أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا بذلك على نحو جد خطير. والتوقعات أقل مواتاة بالنسبة للصحة، مع احتمال حدوث قصور كبير فى الحد من وفيات الأطفال والأمهات وفى زيادة سبل الحصول على الصرف الصحى الأساسى على الصعيد العالمى وفى العديد من الأقاليم. لقد تناقص معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية شيئا ما فى أفريقيا، ولكنه ازداد فى بعض الأقاليم الأخرى. والآفاق العامة أفضل فى التعليم. والمرجح أن يفشل العالم فى الوصول إلى هدف إتمام مرحلة التعليم الابتدائى الشامل ولكنه سيدنو منه.

العودة إلى المسار الصحيح

سيتركز السعى إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بشكل متزايد فى البلدان منخفضة الدخل، وبخاصة الدول الهشة. كما سيواجه الكثير من البلدان متوسطة الدخل، ولا سيما تلك التى لديها تركزات كبيرة من الفقر، تحديات جمة فى الوفاء ببعض الأهداف. فما الذى يمكن عمله فى هذا الصدد؟ يقترح تقرير الرصد العالمى جدول أعمال من ست نقاط.

الشكل ١

الإصابة والخطأ

يتباين التقدم والآفاق بشدة فيما بين الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي

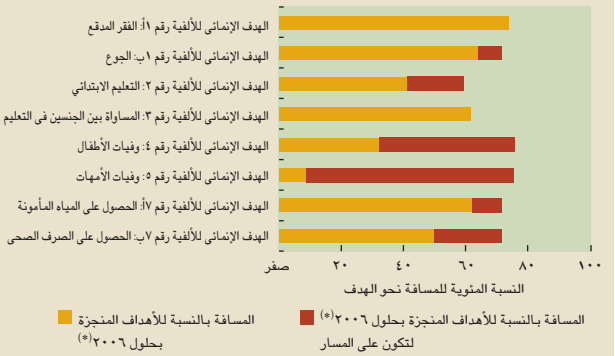

المصدر: حسابات الموظفين استنادا إلى «مؤشرات التنمية العالمية».

ملحوظة: الهدف رقم ١أ: نسبة انتشار الفقر (استنادا إلى مكافئ القوة الشرائية فى عام ١٩٩٣ بالأسعار الحقيقية البالغ ١,٠٨ دولار يوميا)؛ الهدف رقم ١ب: انخفاض الوزن لدى الأطفال دون الخامسة من العمر (إحصاءات نمو الأطفال فى الولايات المتحدة)؛ الهدف رقم ٢: معدل اتمام التعليم الإبتدائي؛ الهدف رقم ٣: المساواة بين الجنسين فى التعليم الابتدائى والثانوي؛ الهدف رقم ٤: معدل وفيات من هم دون الخامسة من العمر؛ الهدف رقم ٥: معدل وفيات الأمهات (تقديرات منمذجة)؛ الهدف رقم ٧أ: سبل الحصول على مصادر المياه المحسنة؛ الهدف رقم ٧ب: سبل الحصول على مرافق الصرف الصحى المحسنة.

(*) أو أحدث سنة تتوافر عنها البيانات

الشكل ٢

أوجه التقدم والتأخر

التقدم المحقق صوب الأهداف الإنمائية للألفية أبطأ ما يكون فى الدول الهشة

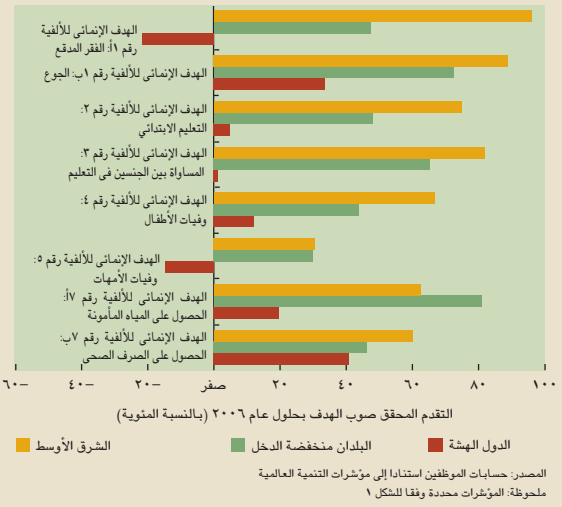

المصدر: حسابات الموظفين استنادا إلى مؤشرات التنمية العالمية

ملحوظة: المؤشرات محددة وفقا للشكل ١

مؤازرة قوة دفع النمو وتوسيع نطاقها. يجب أن يكون النمو القوى والجامع هو لُبّ استراتيجية إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، بما فى ذلك القيام بجهود متضافرة لحفز النمو فى البلدان المتوانية. ويتعين على البلدان الفقيرة أن تحقق نموا سنويا فى الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٧ بالمائة أو أكثر لتحقيق تأثيرات جادة فى الفقر. وعلى الرغم من تحسن النمو فى أفريقيا، فإن نحو ثلث سكانها فقط يعيشون فى بلدان حققت متوسطا نمو فى الناتج المحلى الإجمالى فى هذا النطاق فى العقد الماضى. وتتباين أولويات سياسة تحقق النمو من بلد إلى بلد، ولكن ثمة ثلاثة مجالات ضرورية: سياسات اقتصادية كلية سليمة؛ ومناخا معينا للاستثمار الخاص، بما فى ذلك سبل الوصول إلى البنية التحتية الرئيسية، ونظم الحوكمة الجيدة (وأمن أفضل أيضا فى الدول الهشة). وفى الكثير من البلدان منخفضة الدخل، يعتبر وجود قطاع زراعى شديد الحيوية مسألة رئيسية فى إنجاز نمو قوى وجامع – وسيساعد على تخفيف حدة الضغوط لزيادة أسعار الأغذية. وتحتاج المخاطر التى تواجه البلدان النامية والناجمة عن اضطرابات الأسواق المالية والتباطؤ المصاحب لذلك فى الاقتصادات المتقدمة، إلى رصد حريص واستجابة ملائمة من السياسات.

تحقيق نتائج أفضل فى التنمية البشرية. بالإضافة إلى التعهد بموارد أكبر، فإن نظم الحوكمة المحسنة، وآليات الخضوع إلى المساءلة الأقوى، والإدارة السليمة للإنفاق تعتبر ضرورية لتحسين الخدمات التعليمية والصحية وكفالة وصولها إلى الفقراء والسكان الذين يعانون نقصا فى الخدمات. ويتعين إيلاء المزيد من الاهتمام بمكافحة سوء التغذية، وبخاصة فيما بين الأطفال، وإنشاء أساس أقوى لتحقيق نتائج أفضل فى التنمية البشرية. ويجب أن تبرز تدخلات السياسات فى الصلات الأقوى بين النتائج الصحية والتعليمية، والتغذية والعوامل البيئية– المياه والصرف الصحى والتلوث وتغير المناخ. فمثلا، يمكن لسوء الصحة الناتج عن المخاطر البيئية أن يكلف البلدان ما يقرب من ١,٥– ٤ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى سنويا.

تكامل التنمية والاستدامة البيئية. يجب إدماج الاستدامة البيئية فى العمل الإنمائى الرئيسى، مما يعظم من التضافر بينهما (انظر الإطار ٢). فعلى مدى السنين، أدرجت البلدان بشكل متزايد سبل الحصول على الطاقة وكفاءة استخدامها، ومكافحة التلوث، وشبكات المياه والصرف الصحى الأفضل، وإدارة موارد الغابات واستخدام الأراضى، والمحافظة على مصايد الأسماك والتنوع البيولوجى فى استراتيجياتها الإنمائية. ويستلزم خطر الاحترار العالمى فى الوقت الحالى تأكيدا أقوى أيضا على إدماج منع تغير المناخ فى تلك الاستراتيجيات. وستحتاج البلدان النامية إلى الدعم، من خلال التمويل ونقل التكنولوجيا، لإنجاز عملية انتقال إلى النمو المتسم بالمرونة إزاء المناخ والكربون الأقل.

مضاعفة المعونة وزيادة فعاليتها. تلوح أوجه عجز ضخمة فى المعونة إذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة فى المساعدة الإنمائية الرسمية. ففى الوقت الذى أخذ فيه الكثير من البلدان يوسع من قدرته على استخدام موارد متزايدة بشكل مثمر، بفضل الإصلاحات الاقتصادية، فإن المعونة أخذت تتوانى، بل وطفقت تنهار فى الحقيقة. فقد نقصت المساعدات الإنمائية الرسمية من البلدان الصناعية الكبرى بنسبة ٨,٤ بالمائة بالأسعار الحقيقية فى عام ٢٠٠٧ بالإضافة إلى انخفاض حقيقى قدره ٥ بالمائة فى عام ٢٠٠٦. ويجب قلب هذا الاتجاه رأسا على عقب. إن بنيان المعونة آخذ فى التغير مع بروز مصادر وأنساق جديدة للمعونة، بما فى ذلك جهات مانحة جديدة مثل الصين والهند، والصناديق الرأسية العالمية، وقيام الجهات المانحة الخاصة. بدور أكبر. ويعد هذا البنيان الجديد بموارد وابتكارات أكثر ولكنه يخلق أيضا تحديات جديدة لفعالية المعونة واتساقها.

تسخير التجارة من أجل نمو قوى وجامع ومستدام. يجب على المجتمع العالمى أن يحقق نتائج ناجحة لجولة مفاوضات الدوحة فى عام ٢٠٠٨. إن أسعار الأغذية المرتفعة الراهنة تتيح الفرصة لإزالة المأزق أمام تحرير التجارة الزراعية. وينبغى زيادة المعونة المقدمة للتجارة للمساعدة فى تدعيم ما تملكه البلدان الفقيرة من بنية تحتية وخدمات متصلة بالتجارة، وتمكينها من اغتنام فرص التجارة. وينبغى أن تهدف سياسات التجارة إلى المساعدة على نقل التكنولوجيات الصديقة للبيئة عن طريق إزالة الحواجز أمام التجارة فى المنتجات والخدمات البيئية.

تعزيز الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية من أجل التنمية الجامعة والمستدامة. المؤسسات المالية الدولية لها دور بالغ الأهمية فى دعم جدول الأعمال هذا. إذ أن ما تقوم به هذه المؤسسات من دور فى التنسيق والتعزيز، فى إطار بنيان التنمية والتمويل الدوليين الأكثر تعقيدا، سيصبح مهما بدرجة متزايدة، حتى مع تناقص دورها المباشر فى التمويل.

السنة الحاسمة

يجب تسريع التقدم المحقق بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وتوسيع نطاقه إذا ما أريد تجنب أوجه العجز الكبيرة. والاهتمام الدولى المصاحب لمنتصف فترة تلك الأهداف يجعل من عام ٢٠٠٨ سنة حاسمة لتوليد قوة الدفع الضرورية نحو تحقيق تلك الأهداف. وتوفر الاجتماعات الدولية رفيعة المستوى المعتزم عقدها خلال السنة فرصة يجب اغتنامها للاتفاق على أولويات العمل ومعالمه المميزة من أجل مواصلة تحقيق التقدم. ■

ضياء قرشى مستشار أول فى مكتب نائب الرئيس الأول للبنك الدولى لاقتصاديات التنمية، وخبير اقتصادى كبير.

الإطار ٢

كيف يمكن للبيئة أن تتلاءم

الاستدامة البيئية ضرورية للنمو الاقتصادى المستمر والحد من الفقر. كما أنها تنهض بأهداف التنمية البشرية، مثل تحسين الصحة والتغذية والمحصلات التعليمية. ويمكن للتنمية الاقتصادية فى البلدان الفقيرة أن تسهم بدورها فى تحقيق الاستدامة البيئية بواسطة تحسين سبل حصولها على مصادر الطاقة الحديثة (لا يملك ثلث سكان العالم النامى سبلا للحصول على الكهرباء) وعلى التكنولوجيات الأنظف والأكثر كفاءة، والحد من الاعتماد على أنشطة من قبيل اجتثاث الغابات، التى تلحق الضرر بالبيئة.

إدارة الموارد الطبيعية: يعتمد معظم البلدان النامية بشكل كبير على الموارد الطبيعية. وفى المتوسط، تشكل رؤوس الأموال الطبيعية أكثر من ٤٠ بالمائة من ثروتها الطبيعية، بالمقارنة مع ٥ بالمائة فقط فى البلدان مرتفعة الدخل. وتتركز الخسائر الناجمة عن اجتثاث الغابات فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء، حيث تفقد أراضى غابات تعادل فى حجمها بنما أو سيراليون كل سنة. ومن الممكن أن تنخفض المياه النقية المتاحة إلى ما هو دون المستويات الحرجة عن قريب فى الكثير من البلدان فى الشرق الأوسط. وتركيزات تلوث الهواء الحضرى الرئيسية فى البلدان منخفضة الدخل أعلى، فى المتوسط، بمقدار ثلاثة أمثال تقريبا عنها فى البلدان مرتفعة الدخل. والإدارة السليمة للموارد الطبيعية– ما تحت التربة، والأرض، والمياه، ونوعية الهواء– ضرورية لاستدامة النمو فى الأجل الطويل.

تأثير تغير المناخ: البلدان الفقيرة أكثر تعرضا للتضرر، بسبب اعتمادها البالغ على الموارد الطبيعية ونقص التنمية، من تأثير تغير المناخ وأقل قدرة على التواؤم معه. وكان ٢٠٠ مليون نسمة، فى المتوسط، يصابون كل سنة خلال التسعينيات من جراء الكوارث المتصلة بالمناخ، بالمقارنة مع نحو مليون نسمة فى البلدان المتقدمة. وتبين التقديرات أن البلدان النامية فى أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية تواجه خسائر فى الناتج الزراعى تصل إلى ٦٠ بالمائة من جراء الاحترار العالمى حتى عام ٢٠٨٠